

العنف الزوجي ضد النساء وانعكاساته على الأسرة والمجتمع

Marital violence against women and its effects on family and society

أ. أمينة زوجي، جامعة محمد الخامس الرباط-المغرب

Amina ZAOUI, sociology researcher – Mohammed V University  
Rabat-Morocco

**ملخص:** نسعى من خلال هذه الورقة معالجة إشكالية العنف الزوجي، باعتباره النواة الأولى لجميع أنواع العنف الممارسة في المجتمع؛ فرغم حدوثه ما بين الزوجين فهو يمس بشكل مباشر أو غير مباشر جميع أفراد الأسرة ويؤثر عليهم سلباً، مما يجعل الأسرة فضاء غير آمن بالنسبة إلى أفرادها في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون مجالا للشعور بالأمن والاستقرار والحماية، بل إن هذا الفضاء يصبح مجالا لممارسة العنف وإعادة إنتاجه وتصديره للمجتمع.

**الكلمات المفتاحية:** العنف الزوجي، النساء، الأسرة، المجتمع، الأطفال.

**Abstract:** In this article, we seek to treat the problem of marital violence, which we consider as the primary nucleus of all types of violence practiced in society. Although the marital violence occurs between spouses, it directly or indirectly affects all members of the family and affects them negatively, and this makes the family an insecure space for its members while it is supposed to be an area of security, stability and protection. Indeed, this space becomes an area for violence reproduction and export of violence to society.

**Keywords:** Marital violence, Women, family, society, children.

**مقدمة:**

يشكل العنف الزوجي مشكلة اجتماعية خطيرة ومستمرة، بسبب نطاقه العالمي والتكاليف البشرية والاجتماعية العالية المترتبة عليه. وهو من بين أكثر أشكال العنف ممارسة ضد النساء شيوعاً في العالم وفق ما حددته مجموعة من المنظمات الدولية، وقد أظهرت أرقام منظمة الصحة العالمية لسنة 2013 أن ثلث النساء في العالم تعرضن بالفعل للإيذاء البدني أو الجنسي من قبل شريك حميم، ويمكن وصف هذا العنف بكونه امتداد لعلاقات القوى غير المتكافئة والهيمنة الذكورية المترسخة في البنيات الذهنية للعديد من المجتمعات، وخصوصاً التقليدية منها، فالعنف يتميز بكونه سلوك قديم قدم البشرية، تشهد على وجوده كتب التاريخ والأساطير القديمة، والأمثال الشعبية، وبما أنه ظاهرة ملازمة للإنسان، فإنه يطبع العلاقات الاجتماعية التي تجمع بين الأفراد والجماعات، وقد ارتبط عبر التاريخ بالفئات الهشة والمستضعفة، ولاسيما الأطفال والنساء، ففي الماضي "كانت بعض الحضارات السابقة تذبج النساء والأطفال وتقدمهم قربانين للالهة، كما كان من حق الرجل أن يقتل زوجته أو يقتل أطفاله" (المهدي امحمد الجديدي، 2017، ص25). ورغم التحولات والتطورات التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، في مجال حقوق الإنسان، واعتبار العنف ضد النساء انتهاكاً صارخاً لهذه الحقوق، فإن ثقافة العنف مازالت مترسخة، لأنها ترتبط بالتنشئة الاجتماعية والتربية بالأساس، وحسب عالم الاجتماع الأمريكي ويليام جوشيا غود (William Josiah Goode, 1971) William J. Goode، فالعائلة باعتبارها جماعة اجتماعية، فإنها تتضمن تسلسل هرمي تتطور فيه العلاقات الشخصية القائمة على أدوار المهيمن والمهيمن عليه، وعلاقات التنافس والسلطة.

اعترفت العديد من البلدان بالحاجة إلى استجابة عامة مجتمعية لمشكلة العنف ضد النساء، بما في ذلك ما يقع داخل الأسرة (Lessard, G et al, 2015, P3)، نظراً لخطورته على الفرد والمجتمع، ونظراً لكونه يقع في فضاء يفترض أن يوفر الأمن والحماية لأفراده، وبالتالي فإن هدفنا من خلال هذه الورقة، يتمثل في محاولة تسليط الضوء على خطورة العنف الممارس في الفضاء الخاص ضد النساء، وإبراز انعكاساته على جميع أفراد الأسرة والمجتمع. وتأتي أهمية دراسة هذا الموضوع في سياق ارتفاع العنف المجتمعي وارتفاع عدد حالات العنف المسجلة ضد النساء بصفة عامة، والعنف الزوجي بصفة خاصة، وهو ما تؤكد مجموعة من التقارير الدولية والمحلية.

**إشكالية البحث**

كان العنف الزوجي الممارس على النساء في الأسرة، وما يزال من بين أكثر أشكال العنف انتشاراً في جميع المجتمعات الإنسانية، وأكثرها خطورة، ومازالت آثاره تتصاعد بوتيرة كبيرة، رغم ما تم تحقيقه من مكتسبات على مستوى الحقوق والتعديلات القانونية المترتبة عنها والتي أدانت جميع أشكال العنف، وجرمت مرتكبيه، إلا أن ذلك لم ينعكس كثيراً على مستوى العلاقات والممارسات اليومية، مما ساهم في استمرار ثقافة التسامح مع العنف الأسري الذي ينظر إليه كشأن شخصي، غير أننا نعتبر أن العنف الزوجي هو النواة الأولى لجميع أنواع العنف الأخرى، المنتشرة في المجتمع، فالعنف الزوجي حسب الباحثة خلود السباعي هو أحد "أقدم أشكال العنف وأفظعها، وهو الأكثر انتشاراً والأكثر صمتاً وخفية، والأكثر تأثيراً على سيكولوجية الأفراد في بعدها الشعوري أو اللاشعوري" (خلود السباعي، 2016، ص71)، بمعنى أن العنف الزوجي وإن كان يحدث بين الزوجين في المجال الخاص، فإن تداعياته تمتد إلى باقي الأفراد في الأسرة وخصوصاً الأطفال، بل إن تداعيات هذا العنف تتسلل إلى الفضاء العام نظراً لوجود قابلية لانتقال العنف من الوسط الأسري الذي يمارس فيه، إلى الوسط الاجتماعي (احمد أوزي،

(2014، ص134)؛ من خلال القيم التي يكتسبها أفراد الأسرة التي تعاني من العنف، والتي يُصَدِّرونها بدورهم إلى العالم الخارجي، مما يجعل الأسرة مكاناً لإنتاج وإعادة إنتاج العنف بشكل مباشر وغير مباشر، وبالتالي تصبح الأسرة مكاناً غير آمن بالنسبة إلى الأطفال. ونعترف في هذا المقال من خلال مناقشة ما توصلت إليه بعض الدراسات الإجابة عن السؤال التالي: ما هي تداعيات وانعكاسات العنف الزوجي الممارس ضد النساء على أفراد الأسرة والمجتمع؟

**تعريف العنف الزوجي:** ذكر العنف في معظم المعاجم العربية كلسان العرب والمعجم الوسيط، بمعنى الأخذ بالشدّة والقسوة واللوم، وهو ضد الرفق، ويقابله في اللغة الفرنسية مصطلح *la violence*، وفي اللغة الإنجليزية *violence*. ويعرفه لالاند بأنه "الاستخدام غير القانوني أو غير المشروع للقوة على الأقل" (André Lalande, 1991, p 121)، ويعرفه قاموس الأكاديمية الفرنسية في نسخته الخامسة بأنه "استخدام القوة ضد الحقوق المشتركة، وضد القوانين، وضد الحرية العامة" (L'Académie française, 1798 : P 3391).

أما فيما يخص تعريف العنف الزوجي موضوع بحثنا، فإننا لا نجد تعريفاً واضحاً ومحدداً، إذ إن معظم التعاريف التي يتم الاستناد إليها هي نفسها تعاريف العنف ضد النساء بصفة عامة، حيث نجد تعريف تقرير الأمم المتحدة، والذي يحدد العنف ضد النساء في كونه كل "تصرف أو إهمال أو تهديد أو سلوك مهين في أي مجال يسبب أو من المحتمل أن يتسبب في أذى جسدي وجنسي ونفسي للنساء" (ONU, 1999)، كما تُعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضد النساء بأنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول إن التعريف الاجرائي الذي نتبناه في هذا البحث، يتمثل في كون العنف الزوجي هو كل سلوك يستعمل فيه الزوج القوة أو السلطة المادية أو الرمزية ضد الزوجة، هدفه إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي بها أو إرغامها على فعل معين أو اتخاذ قرار معين رغماً عنها.

**أشكال العنف الزوجي:** لا يوجد شكل واحد للعنف ضد النساء في الفضاء الخاص، بل إن هناك عدة أشكال حاولت مجموعة من الأبحاث والدارسات حصرها وتحديدتها وذلك من أجل التمكن من دراسة تأثيرها على الضحية، خصوصاً أن بعضها غير قابل للإثبات:

**العنف الجسدي:** أو العنف الفيزيقي، ويتمثل في بعض الأفعال المؤدية، التي تهدد السلامة الجسدية للضحية، وقد تفضي بها إلى العجز أو الموت أحياناً، وهي تشمل اللكم والضرب سواء باليد أو باستعمال أداة معينة، والعض وتوجيه الركلات والحرق والخنق... ويتميز العنف الجسدي بكونه من أكثر أشكال العنف قابلية للملاحظة والقياس، لأنه يتمظهر على جسد الضحية بما يخلفه من آثار بارزة.

**العنف الجنسي:** يتعلق العنف الجنسي بتلك الممارسات الجنسية غير المرغوب فيها، والتي تتم عن طريق الجبر واستعمال القوة دون موافقة الضحية، كالنحرش والاغتصاب والإكراه على القيام بأفعال أو وضعيات جنسية معينة.

**العنف السيكولوجي:** يعد العنف السيكولوجي أو النفسي في سياق الحياة الزوجية، سلوكاً متمعداً ومتكرراً، يتم التعبير عنه من خلال قنوات الاتصال المختلفة (اللفظية والإيمائية والنظرة وبعض الموقف وما إلى ذلك) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لغرض صريح وهو التسبب في

إلحاق ضرر عاطفي بالطرف الآخر (Lindsay, J. et Clément, M, 1998, p151). وبالتالي فالعنف السيكولوجي يمارس من خلال عبارات التهديد، والسب والتحقير والسخرية، والابتزاز، والحرمان من الحرية، وكذا دفع الضحية إلى الجنون عبر تصرفات معينة، واستخدام الأطفال كوسيلة للضغط وجعلها تشعر بتأنيب الضمير.

**العنف الاجتماعي:** ويتعلق بفرض بعض القيود على الحياة الاجتماعية للضحية، والرقابة الصارمة عليها وعلى تحركاتها، ووضعها تحت الوصاية والتي قد تصل إلى حد الحبس والحضر من ممارسة بعض الحقوق والأنشطة.

**العنف الاقتصادي:** يتمثل في منع الضحية من مزاولة العمل بشكل تعسفي، أو الاستيلاء على أجزائها أو التفرد بامتلاك سلطة صنع القرار فيما يخص الموارد المالية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأشكال قد تحضر مجتمعة في أغلب الأحيان، لأن هناك عدة تقاطعات فيما بينها، كما يمكن إدراج العنف الاجتماعي والعنف الاقتصادي كأشكال للعنف النفسي، باعتبارها أشكال تعكس سلوكيات تهدف جميعها إلى التحكم في الضحية وقمع إرادتها الحرة.

**خصائص العنف الزوجي:** للعنف الزوجي مجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي أنواع العنف المجتمعي، نظرا لتعدد شبكة العلاقات التي تربط بين الجاني والضحية، مما يجعل من عملية الدراسة والتدخل أمرا ليس بالسهل، ومن بين هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- هناك علاقة عاطفية بين الجاني (مرتكب العنف) والضحية، حيث إن الضحية في الغالب لا تستطيع اتخاذ قرارات سليمة فيما يخص وضعيتها بسبب ارتباطها بالمعنف.

- تحاول الضحية التستر على العنف الذي تتعرض إليه من أجل حماية الجاني أو من أجل الحفاظ على صورة الأسرة أمام المجتمع، وقد يكون هذا في الغالب على حساب صحتها الجسدية أو النفسية.

- غالبًا ما تستمر علاقة الضحية والجاني حتى بعد الانفصال أو الطلاق، خصوصا في حالة وجود أطفال.

- تقع أعمال العنف في المنزل في معظم الأوقات، أي في المكان الذي يفترض به أن يوفر الأمن والحماية.

- من خلال ممارسة العنف أو التهديد بممارسة العنف الجسدي أو العنف الجنسي أو العنف النفسي، فإن مرتكب العنف يمس بالسلامة الجسدية والنفسية للضحية.

- في معظم الأحيان، يمارس العنف الزوجي على مدى فترة طويلة من الزمن، وتزداد شدته عموماً بمرور الوقت.

- هناك صلة بين الهيمنة في العلاقة الزوجية وممارسة العنف، وفي حالة العنف الزوجي، غالباً ما يستفيد مرتكب العنف من توازن غير متكافئ في القوة، في حين يكون خطر العنف متدني عندما يعيش الأزواج على قدم المساواة.

**مقاربات حول العنف الزوجي:** حاولت العديد من المقاربات والنظريات الاجتماعية والسيكولوجية والبيولوجية، تقديم بعض التفسيرات حول العنف الزوجي، وهي تفسيرات يمكن وصفها بالمتناقضة من حيث المنطلقات؛ حيث ترى المقاربة السيكدينامية العنف الزوجي كعرض لانعدام التكيف أو كخلل شخصي ومرض في تطور شخصية المعتدي أو الضحية أو هما معا، فمن وجهة نظر علم النفس الاكلينيكي قد يتمثل السبب في مازوشية الضحايا أو الانحراف النرجسي للمعتدي، ومن المنظور النسقي يمكن أن نجد تفسيرات سببية تتمثل في

صعوبات التكيف مثل نقص المهارات لحل النزاعات، وصعوبات التواصل (Potvin, P et al., 2007).

وتفسر المقاربة البنيوية والسياسية العنف الزوجي، كنتيجة للعوامل المجتمعية والتاريخية التي عززت سلسلة من الأساطير والتحيزات التي تجعل المرأة ضحية بسبب القيم البطريركية المهيمنة، وتندرج ضمنها المقاربة النسوية التي تحلل العنف الزوجي من منظور اجتماعي يؤكد على عدم المساواة الممنهجة لسلطة الرجال على النساء التي نجدها في مختلف المستويات (اجتماعية واقتصادية وسياسية)، وكأساس لهذه المقاربة، نجد بشكل رئيسي بعض الأفعال والتصرفات التي يتم تكريسها كليا أو جزئيا لممارسة الرقابة الاجتماعية على النساء والتقسيم الجنسي للعمل؛ وفي هذه القراءة البنيوية للعلاقات بين الرجال والنساء، يتم تأسيس العنف الزوجي كمظهر من مظاهر القمع الأبوي (Emmanuelle Mélan, 2017). وتفترض بعض الدراسات، المنجزة من طرف باحثين من جامعة نيو هامبشاير مثل شتاينميتز وستراوس Straus وجود تناظر للعنف بين الزوجين وأن العنف الزوجي ليس حكراً على الرجال، حيث يتم الدفاع عن فرضية أن المرأة أيضاً عنيفة جسدياً ونفسياً مثل الرجل مفضلاً تسجيل ديناميكية العنف الزوجي في علاقة متناظرة (Emmanuelle Mélan, 2017).

ورغم اختلاف هذه المقاربات من حيث المنطلقات، فإن العنف ضد النساء يبقى واقعا لا يمكن نكرانه أو التغاضي عنه، بغض النظر عن الجدل القائم بين مختلف التيارات الفكرية، وبغض النظر أيضاً عن الأسباب سواء كانت اجتماعية محضة وليدة ظروف معينة، أو كانت ناتجة عن الرغبة في السيطرة على النساء، لأن العنف يبقى سلوكاً خطيراً ويؤثر على الضحايا مباشرة وغير المباشرة له، بل إن المعتدي أيضاً يتأثر من هذا العنف الذي يصدر عنه اجتماعياً ونفسياً.

**أولاً. تأثير العنف الزوجي على النساء:** لا نجانب الصواب إذا قلنا إن جميع النساء في العالم معرضات لخطر العنف في أي وقت من الأوقات في حياتهن، فانطلاقاً من مرحلة الطفولة، وإلى غاية مرحلة الشيخوخة، تكون النساء معرضات إلى سوء المعاملة الجسدية أو العنف الجنسي أو النفسي أو اللفظي، فضلاً عن العيش في خوف مستمر، وغالباً ما يكون مرتكب العنف هو رجل معروف لدى الضحية، أو أحد أفراد أسرته، مما يجعل الفضاء الأسري أو العائلي والذي يفترض فيه أن يكون فضاءً لممارسة الحميمة في إطار من الحب والأمن والاستقرار، فضاء تمارس فيه جميع أشكال العنف والانتهاكات.

وتشير معطيات تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، أن 137 امرأة بلقين حُتفن يومياً على المستوى العالمي، على أيدي أزواجهن أو شركائهن أو أقاربهن؛ وأن أكثر من نصف النساء الـ 87 ألف اللاتي قُتلن في عام 2017، قُتلن بأيدي أولئك الأكثر قرباً لهن، ومن هذا العدد، قتلت 30 ألف امرأة تقريباً بأيدي شريك أو زوج، كما قتلت 20 ألف بأيدي قريب (موقع بي بي سي عربي، 2018).

أما بالنسبة إلى المغرب، فإن أرقام مديرية الأمن الوطني في المغرب لسنة 2016، تفيد تعرض حوالي 17042 امرأة للعنف، منهن حوالي 5387 امرأة تعرضت للعنف على يد الزوج، بنسبة 32 في المائة، وقد بلغ عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف من طرف أحد الأقرباء حوالي 1845 بنسبة 11 في المائة، كما تعرضت حوالي 1044 امرأة للعنف على يد طليقتهن السابق بنسبة 6 في المائة، و3595 حالة عنف كانت فيها النساء ضحايا اعتداء جارهن بنسبة 21 في المائة، وتتوزع حالات العنف المتبقية على أشخاص غرباء أو تجمع بينهم وبين الضحايا علاقات عمل (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، 2017).

كما أن النتائج الأولية المتعلقة بالبحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، تفيد أن معدل انتشار العنف ضد النساء يصل في الوسط الحضري إلى 55.8 في المائة مقابل 51.6 في المائة في المجال القروي، وأن أعلى نسب انتشار العنف تقع في سياق الخطوبة وفي الوسط الزوجي بما نسبته 54.4 بالمائة وسط النساء المخطوبات، و 52.5 بالمائة وسط النساء المتزوجات. كما تفيد أيضا تعرض 12.4 بالمائة من مجموع النساء المغربيات البالغات ما بين 18 - 64 سنة إلى العنف في الأماكن العمومية\*.

وهذه الأرقام رغم ارتفاعها بالنسبة إلى المغرب، فهي لا تعكس إلا حالة النساء المعنفات جسديا، واللواتي قمن بتسجيل شكاية لدى مراكز الشرطة، وتبقى النسب الحقيقية للعنف بمثابة الجزء الظاهر من جبل الجليد، لأن هناك عدد كبير من النساء لا يصرحن بتعرضهن للعنف الزوجي لأسباب اجتماعية وثقافية أو نفسية، ويعملن على إخفاء معالم العنف الذي تتعرضن له داخل إطار بيت الزوجية، ولا يلجأن أبدا إلى طلب المساعدة، بل لا يتوجهن إلى المستشفيات "إلا في الحالات الاستعجالية البالغة الخطورة. والمقصود بالخطورة هنا، حالات الضرب والجرح التي تتجاوز إمكانية التدبير الشخصي أو الأسري للإصابات، وتحتاج إلى التدخل الفوري للطبيب (خلود السباعي، 2016، ص 121)، وبالتالي فإن العنف الزوجي قابل للتستر والتعتيم "حيث تعتبر صورة المرأة المحافظة على "السر الزوجي"، وعلى "الحميمية الداخلية"، والمنضبطة وفق قواعد الحشمة والتحمل إحدى وسائل إخفائه واستمراره، وذلك على عكس العنف العام الذي يمكن رصده بسهولة مادام يتمظهر أساسا في المجال العام، وبين أشخاص ليست لهم ارتباطات عائلية أو قرابية إلا في نادر الأحوال (عصام عدوني، 2014، ص 35).

يعد العنف الممارس ضد النساء، "من أكبر تجليات التمييز والحيث لما له من آثار مادية ونفسية واجتماعية مباشرة ووخيمة على أوضاع النساء وعلى المجتمع عامة" (عصام عدوني، 2014، ص 22)، وتكمن خطورته في التكلفة الاجتماعية والصحية المترتبة عليه، حيث يبين تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2013، أن العنف يزيد من هشاشة النساء أمام مقاومة مجموعة من المشاكل الصحية قصيرة وطويلة الأمد؛ وقد صرحت الدكتورة كلوديا غارسيا مورينو Claudia Garcia-Moreno أن "القطاع الصحي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العنف ضد النساء"، كما يبين التقرير أن 38٪ من النساء المقتولات على مستوى العالمي قتلن على يد شريكهن الحميم، وأن 42٪ من النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من شريك عائين من إصابات (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2013).

وتعتبر خلود السباعي أن العنف الزوجي مازال يعد من الطابوهات المسكوت عنها والتي تتعرض للعتيم والسرية بسبب "الاعتقاد السائد بأن ما يحدث في الأسرة هو مسألة خاصة وحميمية، ومن ثمة سرية لا يحق للأجنبي الاطلاع عليها أو التدخل فيها. وبناء على مثل هذه المعتقدات لا يتم الإعلان عن العنف الأسري إلا بعد بلوغه لأقصى درجات الحدة من قبيل

\* تم عرض النتائج الأولية المتعلقة بالبحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، خلال ندوة صحفية نظمتها وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بسيمية الحقاوي، يوم الثلاثاء 14 ماي 2019 بمدينة الرباط، بفندق حسان.

الضرب والجرح والتهديد بالحياة" (خلود السباعي، 2016، ص74)، أي أن عددا كبيرا من النساء يعانين في صمت، في إطار سياق اجتماعي وثقافي يحتم عليهن الصبر ومحاولة التكيف مع الوضع من أجل الحفاظ على العلاقة الزوجية ولم شمل الأسرة.

قد يحدث العنف في بداية العلاقة، أو بعد سنوات من الحياة المشتركة، أو أثناء الحمل أو بعد فترة من القطيعة والانفصال، ولكن وغالبا ما تقبل المرأة الاستمرار مع الزوج المعتدي، وعدم الانفصال عنه، لعدة أسباب نفسية واجتماعية وثقافية، يزكها أفراد الأسرة والمحيط، خصوصا التبعية المالية الناتجة عن بطالة المرأة وعدم امتلاكها مداخيل خاصة تضمن لها استقلاليتها، مما يجعل انفصالها عن الزوج بوجود الأطفال أمرا مستعصيا، هذا فضلا عن صورة المرأة المطلقة الموصومة اجتماعيا والتي يتم اتهامها بكونها السبب في تفكك الأسرة، كما أن "المرأة المطلقة في الدول العربية والإسلامية، شخص من الدرجة الثالثة، حيث يتعامل معها المجتمع بالإذلال والتحقير والشفقة. فبمجرد طلبها الطلاق، تصبح المرأة وأطفالها عرضة للقليل والقال، وأيضا لكل أنواع الاستغلال" (أنسية بريغت عسوس، 2008، ص180)، لهذا فالعديد من النساء تفضلن الحفاظ على علاقتهن الزوجية والتكيف مع مزاج الزوج المعتدي، ومنهن من تلجأ إلى تدبير هذه الوضعية إما بالصبر ودعوة الأسرة للتدخل، أو بعنف مضاد مباشر أو غير مباشر، قد تكون له تبعات أخرى على الأسرة.

وبالتالي فإن استمرار النساء في إطار علاقة زوجية تنسم بالعنف، يساهم في خلق مناخ من الخوف والتوتر الدائم داخل الأسرة، بل إنه يؤدي إلى عواقب وخيمة على المرأة الصحية وأطفالها، وهذه الوضعية تؤثر على الصحة الجسدية للنساء كالتعرض إلى الكسور والرضوض والجراح، وعلى الصحة الجنسية والإنجابية، من قبيل احتمال التعرض للإجهاض والنزيف أثناء الحمل، ومخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة واضطرابات الصحة النفسية، حيث إن للعنف العديد من التداعيات النفسية كفقدان الثقة بالنفس، وتدني تقدير الذات وتآنيب الضمير، والاحساس بمشاعر متناقضة اتجاه المعتدي، والإصابة بالضيق النفسي والاكتئاب والقلق والتفكير الانتحاري والاضطراب والإجهاد اللاحق للصدمة، فضلا عن صعوبة اتخاذ القرارات والعزلة الاجتماعية والانسحاب وانخفاض الأداء أثناء العمل (Lessard, G et al, 2015, P 6)، وهذه الوضعية تؤثر على النساء وتعيقهن من حيث أداء وظائفهن الاجتماعية، سواء داخل البيت أو خارجه، وخاصة مسألة تربية الأطفال وتوفير الحماية والأمن لهم؛ إذ يستعصي علينا أن ننتظر من امرأة معنفة أن تساهم في خلق جيل سليم ومتوازن من الناحية النفسية، كما يصعب أن ننتظر من الأطفال الذين ينشؤون في كنف أسرة تنسم بوجود حلقات مستمرة من العنف بين الأبوين أن يكونوا أشخاصا متوازنين.

من ناحية أخرى، فإن المعرفة العلمية الحالية حول التفاعلات البيولوجية بين الأم والجنين، تشير إلى أن الجنين والأم يتعرضان إلى تغييرات فزيولوجية مفاجئة، في الوقت الذي يحدث فيه العنف بين الأبوين؛ ويؤكد المحلل النفسي ميشيل سوليه Michel Soulé أن جميع الأبحاث في الطب النفسي للرضع تظهر أنه عندما يصاب الأطفال ببعض الاضطرابات المبكرة على غرار فقدان الشهية، ومغص الأشهر الثلاثة الأولى، واضطرابات النوم المبكرة والمزمنة، والربو المبكر، فإن ذلك يكون ناتجا عن وجود اضطرابات لدى الأم أثناء فترة الحمل، كالحزن والحداد، أو تعرضها إلى أحداث خطيرة، أو العنف، أو الاكتئاب (Catherine Vasselier-)

(Novelli et Charles Heim, 2006, p191-192)

**ثانيا. انعكاسات العنف الزوجي على الأسرة:** إذا كان للعنف الزوجي مخاطر عديدة على النساء كما ذكرنا آنفا، باعتبارهن ضحايا مباشرين، فإن تأثيره يمتد أيضا إلى جميع أفراد الأسرة



وخاصة الأطفال، فالأم المقهورة اجتماعيا ونفسيا، والتي تتعرض إلى شكل من أشكال العنف بشكل دائم من طرف الأب، أمام مرأى ومسمع أبنائها، قد لا تكون لها القدرة الكافية للقيام بأدوارها الأمومية على أحسن وجه، ولن تتوفق بشكل كامل في منح أطفالها الاحساس بالأمن والثقة؛ بل إن هذا العنف المتكرر بين الزوجين، يعد شكلا من أشكال سوء المعاملة، لأنه يؤثر على المهارات الأبوية لدى الآباء المعتدين والأمهات المعنفات على حد سواء (Sérolène Aubry-Bloch, 2018, p5). ومن هنا يكون الطفل مرآة عاكسة لهذه الأم المهزوزة، ويتجلى ذلك في الانعكاسات النفسية والاجتماعية على الطفل الذي يتصف بالانطواء، والعدوانية، وعدم الثقة في نفسه وفي الآخرين، وغير مؤهل للقيام بدوره الاجتماعي، لكنه مؤهل للسلوك العنيف وتدمير المجتمع الذي لا يمنحه الثقة بنفسه، لأن التعرض للعنف سواء بشكل مباشرة أو عن طريق المشاهدة، يهدد الرفاه النفسي والعصبي والاجتماعي للأطفال، باعتبار أن الاعتداءات التي تمارس على الأم أمام أعينهم تشكل عنفا نفسيا ورمزيا وتخلق مناخا يتسم بعدم الأمان وعدم الاستقرار في الحياة اليومية.

يلعب الطفل في البداية، دور المتفرج على العنف الذي يحدث بين والديه، سواء كان هذا العنف يحدث أمامه مباشرة، أو في غرفة أخرى، مما يجعله دائم البحث عن ميكانيزمات للتكيف مع الوضع، وفي حال استمرار العنف الزوجي، فإن الطفل ينمو ويصبح لديه ميل إلى بناء تمثّل حول هذه الوضعية، وقد يجد الأطفال أنفسهم مجبرين على الانحياز إلى طرف من الأطراف المتصارعة، وغالبا ما يتحكم في الاختيار عامل السن أو الترتيب داخل الأسرة، والتاريخ الفردي، وحسب المكانة التي يحظى بها الطفل لدى أحد الأبوين أو لدهما معا. وقد يصطف الطفل بجانب الطرف الأضعف أو الضحية، وغالبا ما يحاول هذا الطرف الاعتماد على الطفل وجعله بمثابة صديق يستمع إلى شكواه متجاهلا دوره الوالدي؛ وفي مرحلة لاحقة، يتوقف الطفل عن لعب دور المتفرج، ويبدأ في الانخراط في لعبة العنف كفاعل، بل إنه يتعلم استخدام العنف كأداة لحل مختلف النزاعات، ويصبح سريع الغضب ويلحقه الشعور بالقلق، ومشتتا في الفصل، وقد يلجأ إلى تعنيف رفاقه وإخوته كذلك (Catherine Vasselier-Novelli et Charles Heim, 2006).

وقد أوضحت بعض الدراسات الأمريكية أن الأطفال الذين شهدوا عنف آباءهم معرضون ليكونوا عنيفين ومعتدين على زوجاتهم بنسبة ثلاثة أضعاف من الذين لم يشهدوا العنف في طفولتهم (المهدي امحمد الجديدي، 2017، ص33)؛ كما تعتبر الباحثة إنجلينو أن العنف الأسري ينتقل عبر الأجيال عن طريق الأبناء الذين يشاهدون آباءهم وهم يعنفون أمهاتهم في فترة طفولتهم (Inès Angelino, 1997)، ذلك أن الطفل كائن اجتماعي، يتشرب ثقافته وسلوكه من المحيط ومن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وخاصة مؤسسة الأسرة، والتي تعد من المحددات الاجتماعية لسلوك الطفل، والتي تكون فضاء لتعلم طريقة التفاعل الاجتماعي والاتصال والتواصل مع الآخرين.

يعتبر عدد من الباحثين أن مشاهدة العنف الزوجي من قبل الأطفال هو شكل من أشكال سوء المعاملة النفسية، لأن مشاهدة العنف تروّع الأطفال وتؤدي إلى تعطيل تواصلهم الاجتماعي، وعلى الرغم من أن بعض الآباء يحاولون حماية أطفالهم ما أمكن، غير أن الأبحاث تشير إلى أن هؤلاء الأطفال يشاهدون العنف ويسمعونه ويتدخلون أحيانا في حلقات العنف الزوجي؛ وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة، ظهور مجموعة من الأبحاث النوعية التي تتركز حول مشاهدة الأطفال للعنف بين الأبوين، وقد خلصت إلى أن تعرض الأطفال لمشاهدة العنف



الزوجي يرتبط بمجموعة واسعة من المشكلات النفسية والعاطفية والسلوكية والاجتماعية والأكاديمية (Katherine M. Kitzmann et al, 2003, p339).

إن العنف الزوجي ضد النساء أو العنف المتبادل بين الزوجين، يؤثر على النمو النفسي للأطفال، من خلال تدني مستوى احترامهم لذواتهم، وشعورهم بالذنب، واصابتهم بالاكتئاب، والقلق؛ كما يمكن لهؤلاء الأطفال أن يواجهوا اضطرابات عاطفية وعلائقية تتمثل في تعرضهم لصعوبات في ربط العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، خاصة مسألة التعلق والانفصال، بسبب عدم قدرتهم على تحديد وإدارة عواطفهم، كما يمكن أن يعانون من الخجل المفرط، والخوف من البالغين (Sophia Mesbahi, 2014).

يكون لدى الأطفال المعرضين لمشاهدة العنف الزوجي، مجموعة من الاضطرابات السلوكية، مثل الميل إلى إعادة إنتاج العنف بأنفسهم من خلال اللعب، أو صعوبة التركيز، أو الانفعال، أو التعب الشديد، أو على العكس من ذلك، فرط النشاط، ويكونون أيضاً عرضة للإدمان أو الانتحار أو محاولة الهرب من المنزل وسلك طريق الجنوح (Sophia Mesbahi, 2014).

إن هذه الاضطرابات التي قد يعاني منها الطفل، نتيجة العنف الزوجي المتكرر داخل فضاء الأسرة، تنعكس على تحصيله الدراسي، فقد أجرت كاترين كيتزمان Katherine M. Kitzmann وزملاؤها تحليلاً إحصائياً لمجموعة من الدراسات الإمبريقية، والتي بلغ عددها 118 دراسة حول التكيف النفسي-الاجتماعي للأطفال الذين كانوا شهوداً على العنف المنزلي، وقد كشفت دراستها أن 63% من هؤلاء الأطفال كانت نتائجهم الدراسية أقل من الأطفال الذين لم يكونوا معرضين لمشاهدة العنف بين الأبوين (Katherine M. Kitzmann et al, 2003)؛ كما يمكننا تفسير هذا بكون الطفل لا يجد في البيت البيئة المناسبة لمراجعة دروسه والقيام بواجباته المدرسية.

يؤثر العنف بين الزوجين كذلك على النمو الجسدي للأطفال، في حالة إصابتهم بالجروح أو الرضوض سواء كانت متعمدة أو غير قصدية، والتي يمكن أن يتعرضوا لها خلال نوبة العنف بين الزوجين، حين يحاولون التدخل لإنهاء العنف أو الدفاع عن الطرف الأضعف، مما يعرضهم إلى احتمال الإصابة بسلس البول، واضطرابات اللغة، وتأخر النمو، وقد يتفاقم الأمر بسبب نقص الرعاية أو الإهمال (Sophia Mesbahi, 2014). وقد يتعرض الأطفال للعنف أيضاً، من طرف الأم المعنفة نفسها، والتي قد تلجأ إلى نقل العنف من موضوعه الأصلي نحو موضوع آخر، كالأطفال مثلاً أو الذات نتيجة إحساسها بالضعف ورغبتها في تفريغ الغضب (خلود السباعي، 2016، ص 69)، ويمكن أن يكون هذا النقل نوع من الانتقام غير الواعي باعتبار أن الأطفال يشكلون أحد الأسباب الرئيسية لتحمل هذه الوضعية.

ويقول الباحث عمر الإبركي، إن التنشئة الاجتماعية تلعب دوراً مفصلياً في توجيه سلوك الفرد، بل في تشكيل النواة الأولى لشخصيته أيضاً، ويضيف أن الأسرة باعتبارها هي المؤسسة الأم في عملية التنشئة، فإن لها علاقة بتبلور ظاهرة العنف قد تزيد وتتناقص نسبة مساهمتها، ولكنها من المتغيرات الأساسية التي تساعدنا على فهم العنف كسلوك انفعالي عند البعض. ويعتبر الباحث أن الأسرة قد تكون هي المهد لاكتساب السلوك العنيف، خاصة إذا عرفنا أسباب حضور نوع من العنف المنتشر في المجتمع العربي، وهو الموجه خاصة ضد المرأة؛ ومن أهم محدداته، البعد الثقافي الذي يعتبر تعنيف الأنثى أمراً طبيعياً تزكاه الأعراف والتقاليد، ويتجلى هذا البعد في تلك الصورة النمطية التي تحتلها المرأة في تصورات مجتمع ذكوري، والذي يجعل منها أداة قابلة للسيطرة والإخضاع، أمام ما يشغله الذكر من قيمة اجتماعية متميزة، تجعل منه سلطة استبدادية داخل البيت وخارجه (عمر الإبركي، 2019).

إن جميع أفراد الأسرة معنيين بالعنف الذي يقع بين الآباء سواء كان ذلك بشكل مباشرة وغير مباشر، ويتأثر كل فرد بهذا العنف حسب موقعه داخل الأسرة، وحسب رد فعله نحو هذا العنف، ومدى قدرته على تطوير ميكانيزمات دفاعية تمكنه من التكيف مع الوضعية، ومن هنا يمكننا القول إن هذا النوع من الأسر، لا يمكن أن ينتج لنا أفراد متوازنين من الناحية النفسية، بل إن هذا العنف المشاهد والمعاش، قد يترجم إلى سلوك سلبي، يتمظهر في الحياة اليومية وينعكس على باقي العلاقات الاجتماعية، وهذا ما سوف نحاول التطرق له في المحور القادم.

**ثالثا. العنف الزوجي كنواة للعنف المجتمعي:** بالرغم من أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء تفجير السلوك العنيف في المجتمع، إلا أننا نعتبر أن التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الأفراد في طفولتهم، تتحكم بدرجة كبيرة وأساسية في تحديد قابليتهم لتداول السلوك العنيف أو نبذه، لهذا فإن العنف الممارس ضد النساء في الأسرة، وخاصة الممارس ضد الزوجات وما يترتب عنه من عنف مباشر وغير مباشر ضد أفراد الأسرة، غالبا ما يخرج من مجاله الضيق، إلى المجال العام، لينفجر في وجه المجتمع ومكوناته من أشخاص ومرافق وحيوانات...؛ فذلك الطفل الذي يكون شاهد عيان على تعنيف أمه، ويستشعر معاناتها وهي تتعرض للضرب والاهانة بشكل يومي، ويتلمس ضعفها، وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها، يصبح في الغالب جاهزاً لممارسة العنف على أصدقائه وزملائه وجيرانه، أو أساتذته في مواقف معينة، سواء لأن العنف أصبح جزءاً من شخصيته، أو من أجل تفريغ غضبه ومحاولة الانتقام من صورة الأب، والانتقام من هذا المجتمع غير المنصف، ومن هنا يمكننا اعتبار انتشار ظاهرة العنف المدرسي، والشغب في الملاعب، والجنوح من بين نتائج العلاقات المتوترة بين الآباء.

كما أن عددا من الأطفال يفرون من البيت أحيانا لتجنب مشاهدة العنف، وبالتالي يضطرون إلى قضاء وقت طويل في الشارع، وهناك يكونون عرضة لخطر الانحراف وتعاطي المخدرات، وإيذاء أنفسهم وغيرهم.

ويوجد كذلك احتمال أن تستدمج الفتاة الصغيرة، ذلك العنف الذي تراه بشكل يومي داخل الأسرة في شخصيتها، وحين تكبر يكون لها استعداد لتقبله من الزوج، بل إنها قد تعتقد أن العنف هو سمة تميز الحياة اليومية في العلاقات الزوجية، وأن الرجل الذي لا يُعنف زوجته من حين إلى آخر لا يهتم لأمرها ولا يحبها، أو أنه ضعيف الشخصية. كما أن النساء اللواتي اعتدن على العنف الزوجي قد يحرضن أبنائهن على استعمال العنف ضد زوجاتهم لجعلهن يمتثلن ويخضعن لهم، ويربين بناتهن على تقبل العنف من الزوج.

إن العنف الذي يتعرض له الأطفال في طفولتهم، لا يمر بسلام بالنسبة لفئة كبيرة من الأطفال، بل إن آثاره ترافقهم طيلة حياتهم، فهذا العنف الذي يسبب لهم الألم والمعاناة النفسية، يتحول بالنسبة إلى البعض إلى كابوس يجعلهم يختارون الانسحاب من الحياة العامة، والتزام العزلة خوفا من تكرار تجربة العنف، وهذا الانسحاب ينعكس على حياتهم الشخصية والمهنية، ويجعلهم يضيعون على أنفسهم العديد من الفرص، بسبب خوفهم وعدم ثقتهم بأنفسهم، كفرصة المشاركة في مختلف الفعاليات وأخذ المبادرة، مما يجعلنا أمام أفراد غير منتجين، أو أنهم يلجؤون إلى التحايل والخداع لتجنب المواجهة في عدة مواقف قد تعترض طريقهم، بينما يصبح العنف بالنسبة إلى آخرين بمثابة أداة للتواصل مع العالم، حيث يستدمجون ويتبنونه كسلوك طبيعي، ويعيدون إنتاجه في علاقاتهم الاجتماعية اليومية؛ لهذا نجد عدد من الأشخاص لهم قابلية للعراك أمام أقل استفزاز قد يتعرضون له في الشارع؛ ويرى مصطفى حجازي في كتابه التخلف الاجتماعي، أن الخطوات الأولى نحو السلوك التدميري تبدأ بفك الارتباط العاطفي بالآخر، حيث تنهار روابط الألفة، أو المحبة، أو الحماية، أو التعاطف، (على المستوى الفردي)

كما تنهار روابط المواطنة أو المشاركة في المصير وكل ما عداها من الروابط التي تحمي حياة الآخر وتدفعنا إلى احترامها، وتحل محل تلك الروابط مشاعر الغربة والعداء والاضطهاد، مما يؤدي إلى بروز الأنوية والتفوق على الذات أو الجماعة المرجعية (مصطفى حجازي، 2016، ص192)، ونعتقد أن الأسر التي تحتضن العنف، تكون مصدرا لتكون روابط اجتماعية هشة. تعتبر مجموعة من الدراسات أن الرجال ذوي السلوك العنيف سبق وأن عاشوا تجربة العنف في مرحلة الطفولة، أو تعرضوا إلى مشاهدة العنف داخل أسرهم خاصة عنف الآباء ضد الأمهات (ROY. M, 1982)، وهنا نستحضر نظرية التعلم الاجتماعي social learning theory، لعالم النفس الاجتماعي ألبرت باندورا Albert Bandura، والتي تفترض أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة سواء في الثقافة الفرعية أو الثقافية ككل (المهدي أحمد الجديدي، 2017، ص52).

لقد حاولنا في هذا المقال، الدفاع عن فرضية وجود علاقة ترابط بين العنف الزوجي والعنف الأسري عموما، وبين العنف المجتمعي الذي قد يتمظهر بأشكال مختلفة قد تبدأ من تكسير زجاج الحافلات إلى الانتماء إلى الجماعات الإرهابية، بمعنى أن هناك مسار لكل سلوك عنيف قد نلمسه في حياتنا اليومية، وهو يبدأ من الأسرة ثم ينطلق نحو المجتمع، ومع أن محاولتنا تعتبر بمثابة مجازفة أمام غياب دراسات علمية تثبت وجود علاقة دالة ومباشرة بين العنصرين، إلا أن إثارة الموضوع ولفت الانتباه إليه، يشكل مرحلة ضرورية ومهمة على أمل دراسته ميدانيا بشكل أكثر عمقا في المستقبل.

#### خلاصات البحث:

- العنف الزوجي لا يؤثر على المرأة أو الزوجان المتصارعان فقط، بل إنه يؤثر على مؤسسة الأسرة ككل، ويساهم في تدميرها وتدمير أفرادها.
- مؤسسة الأسرة هي النواة الأولى لتعلم مختلف التفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك، وبالتالي فالطفل يتعلم العنف كأسلوب في التعامل من خلال مراقبة والديه.
- الأسرة التي تشهد أحداث العنف بشكل متكرر، تصبح بمثابة خلية سرطانية أو قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في وجه المجتمع، بما ينبثق عنها من سلوكيات مدمرة.
- رغم أن العنف الزوجي يقع في المجال الخاص، فإنه لا يشكل شأنا فرديا، بل هو مسألة مجتمعية على الدولة خلق آليات تدخلية لاحتوائها.
- لا يجب عزل دراسة مظاهر العنف المجتمعي من قبيل العنف المدرسي، والشغب في الملاعب، وتخريب المرافق العمومية، والانضمام للجماعات الإجرامية أو الإرهابية عن أشكال التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل خلال سنوات عمره الأولى.

#### خلاصة:

إن العنف الزوجي أعمق من مجرد علاقة متوترة، وأكبر من مجرد مجموعة من الاعتداءات الموجهة أو المتبادلة بين أطراف تجمع بينهم علاقة زواجية داخل سياق الأسرة، بل هو مشكلة مجتمعية خطيرة، تمس جميع مكونات المجتمع؛ فبينما تعول المجتمعات المتحضرة على الأسرة وخصوصا الأسرة النووية، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، من أجل إنتاج أفراد متوازنين، يتمتعون بصحة جسدية ونفسية سليمة، ويتمتعون بإشباع عاطفي، وقادرين على تحمل المسؤولية والإبداع، غير أننا نجد أن عدد من الأسر تصبح مكانا لإنتاج العقد والاختلالات النفسية، خصوصا حين يكون هذا العنف متزامنا مع وجود مشاكل أخرى كالفقر والامية. ومادام هؤلاء الأفراد هم من يشكلون النسق الاجتماعي، فإن تفاعلاتهم تتأثر بهذه الاختلالات، ويصبح

العنف نمط ثقافي سلبي يسم سلوكيات الأفراد في حياتهم اليومية، قد يؤدي بهم إلى حد التطرف والانضمام إلى الجماعات التي تمارس العنف والإرهاب والجريمة. لهذا نرى أنه من الضروري أن تتدخل الدولة كطرف أساسي، عبر مجموعة من الآليات الكفيلة بمحاربة العنف، والتخفيف من حدته، رغم أن القضاء على العنف في نظرنا يتوقف بالدرجة الأولى على مدى إمكانية القضاء على أسبابه وعوامله، ولكن يبقى من المهم أن تتم التركيز على مؤسسات الوساطة الاجتماعية، وجعلها متاحة في جميع المناطق، وتمكين النساء وتقوية قدراتهن لكي يصبحن مؤهلات لإعالة أنفسهن والاستقلال عن الزوج الذي يمارس العنف، إلى جانب ضرورة تخصيص مساعدين اجتماعيين من أجل متابعة الأطفال في المدارس، ورصد سلوكياتهم.

### قائمة المراجع:

1. احمد أوزي(2014)، سيكولوجية العنف: عنف المؤسسة ومأسسة العنف، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
2. أنسية بريغت عسوس(2008)، عنف الرجل ضد المرأة وانعكاسه على سلوك الطفل: دراسة حالة، مجلة إضافات، ع3+4.
3. الجمعية العامة للأمم المتحدة(1993)، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، 20 كانون الأول/ديسمبر 1993
- 4.خلود السباعي(2016)، المرأة والعنف، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
5. عصام عدوني(2014)، العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب: مقارنة سوسيولوجية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (70).
6. عمر الإبوركي(2019). حوار بعنوان العنف والتطرف والدين أسلحة الشباب العربي لمواجهة النظام العالمي الجديد، حاورته أمينة زوجي، مجلة ذوات، ع55.
7. مصطفى حجازي(2016)، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الطبعة 14، الدار البيضاء
- 8.المهدي امحمد الجديدي(2017)، الآثار الاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة، دار ابي رراق للطباعة والنشر، ط1.
- 9.نساء قُتلن في يوم واحد حول العالم، موقع بي بي سي عربي، 26 نونبر 2018، <http://www.bbc.com/arabic/magazine-46343527>
10. Angelino, Inès (1997). L'enfant, L'enfant, la famille, la maltraitance. Paris, ED.Dunod
11. Catherine Vasselier-Novelli et Charles Heim (2006). LES ENFANTS VICTIMES DE VIOLENCES CONJUGALES, « Cahiers critiques de thérapie familiale et de pratiques de réseaux » 2006/1 n°36 | pages 185-207
12. Lessard, G., Montminy, L., Lesieux, É., Flynn, C., Roy, V., Gauthier, S. & Fortin, A (2015). Les violences conjugales, familiales et structurelles : vers une perspective intégrative des savoirs. Enfances, Familles, Générations, (22), 1–26

13. Lindsay, J. et Clément, M (1998). La violence psychologique : sa définition et sa représentation selon le sexe. Recherches féministes, volume 11, numero (2), 139–160.
14. Potvin P., Ayotte R., Tremblay D., Prud'homme D ( 2007). La légitimité du pouvoir chez les conjoints dominants : une étude exploratoire des stratégies de justification du modèle du Processus de Domination Conjugale, Trois-Rivières, UQTR/L'Accord Mauricie Inc.
15. Mélan, Emmanuelle (2017). Violences conjugales et regard sur les femmes: Qu'apporte une définition basée sur une construction genrée des victimes ?. In: Champ pénal, Vol. 14 (juillet)
16. Katherine M. Kitzmann, Noni K. Gaylord, Aimee R. Holt and Erin D. Kenny (2003). child witnesses to domestic violence : A Meta-Analytic Review, Journal of consulting clinical psychology, vol. 71, No. 2, p 339-352
17. ROY, M (1982). The Abusive Partner : an Analysis of Domestic Battering, États-Unis, Van Nostrand Reinhold
18. William J. Goode ( 1971). Force and Violence in the Family, Journal of Marriage and Family .Vol. 33, No. 4, pp. 624-636
19. Ségolène Aubry-Bloch (2018). Etude de l'Observatoire des violences envers les femmes du Conseil Départemental de la Seine-Saint-Denis
20. Sophia Mesbahi (2014), Exposition des enfants aux violences entre partenaires et apprentissage de l'inégalité entre hommes et femmes – FPS –
21. André Lalande (1991). Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Paris, PU F Quadrige, vol 2
22. Dictionnaire de L'Académie française (1798) – éditions eBooksFrance , 5 ème édition.